

إيضاحات حول البيانات
المالية الموحدة
للسنة المنتهية
في 31 ديسمبر 2024

1 الوضع القانوني والأنشطة

الشحن ووكلاء خطوط الشحن البحري وخدمات النقل والتخليص
وخدمات تحميل وتفريغ وتعبئة البضائع وخدمات الشحن البحري وعمليات
إدارة السفن.

تنطوي هذه البيانات المالية الموحدة على الأداء والمركز المالي للشركة وشركاتها التابعة العاملة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة حسبما هو موضح أدناه ("يشار إليها مجتمعة" "المجموعة"). تمتلك المجموعة العديد من الشركات التابعة الأخرى غير العاملة المتمثل بشكل رئيسي في أدوات استثمارية، وهي غير مدرجة في الجدول أدناه.

تأسست شركة الخليج للملاحة القابضة ("الشركة") كسكرة مساهمة عامة اعتباراً من 30 أكتوبر 2006 وذلك طبقاً لقرار وزارة الاقتصاد رقم 425 لعام 2006. إن أسهم الشركة مدرجة في سوق دبي المالي، ويقع مقرها الرئيسي في الطابق 39 في برج إيه بي أي تريو، البرشاء، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تزاوّل الشركة بشكلٍ رئيسي أعمال النقل البحري لمنتجات النفط والبتروّل والبضائع المماثلة فضلاً عن تأجير السفن وخطوط الشحن ونقل الركاب والبضائع بالسفن وخدمات التأجير للشحن البحري وللركاب وخدمات

نسبة حصة الملكية		بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	اسم الشركة التابعة
2023	2024			
%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	تأجير السفن، وما إلى ذلك	شركة الخليج لنقلات النفط (ذ.م.م)
%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	وكلاء خطوط الشحن البحري	شركة الخليج للملاحة بوليمار البحرية (ذ.م.م)
%100	%100	بنما	امتلاك السفن	شركة الخليج للملاحة لنقل الماشية 2 المحدودة.

2023	2024	إيضاحات
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
(232)	(290)	19 مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
-	30,803	مطالبة تأمينية مُستلمة، بالصافي
(6,323)	27,730	صافي التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(178,423)	(9,462)	12 استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
76,035	101,478	12 متحصلات من استبعاد أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
99,471	-	6.4 متحصلات من بيع السفن
(200,000)	200,000	13 سحب/(إيداع) وديعة ثابتة
(40,452)	(62,616)	6 إضافات إلى السفن والممتلكات والمعدات
-	(24,430)	دفعات مُقدّمة للموردين مقابل النفقات الرأسمالية
(243,369)	204,970	صافي التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
180,187	-	18 متحصلات من قروض تحمل فائدة
(106,375)	(207,094)	18 سداد قروض تحمل فائدة
(15,255)	(19,592)	فوائد مدفوعة
-	7,472	إيرادات التمويل
(34,983)	-	تسوية صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل
202,400	-	مُتحصلات من إصدار صكوك قابلة للتحويل الإلزامي، بعد خصم تكاليف المعاملات
63,330	176,890	تمويل من فوَقَر السيولة
(47,354)	(195,240)	الحركة في أسهم خزينة، بالصافي
241,950	(237,564)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة من الأنشطة التمويلية
(7,742)	(4,864)	صافي التغير في النقد وما يعادله
17,801	10,059	النقد وما يعادله في بداية السنة
10,059	5,195	13 النقد وما يعادله في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

يوجد لدي المجموعة الفرع العامل التالي:

اسم الفرع	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس
الخليج للملاحة القابضة (فرع المملكة العربية السعودية)	تأجير السفن، وما إلى ذلك	المملكة العربية السعودية.

2 بيان الامتثال وأساس الإعداد

1-2 بيان الامتثال

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية والمتطلبات المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021.

2-2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس الاستحقاق ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي يتم قياسها بالقيم العادلة.

3-2 مبدأ الاستمرارية

تكدّت المجموعة خسائر بقيمة 20,084 ألف درهم إماراتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وكما في ذلك التاريخ تجاوزت التزاماتها المتداولة قيمة أصولها المتداولة بما قيمته 223,277 ألف درهم إماراتي.

أخذت إدارة المجموعة في الاعتبار القدر الكبير من الالتزامات المتعلقة بالمبلغ المحتفظ به لدى موفر السيولة (إيضاح رقم 20) مقبل أسهم الخزينة المملوكة للشركة كما في تاريخ التقرير، بالإضافة إلى إعداد توقعات للتدفقات النقدية لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة، ولديها توقعات معقولة بأن المجموعة سيكون لديها موارد كافية لمواصلة عملياتها التشغيلية في المستقبل المنظور. وبناءً على ذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس استمرار المجموعة في مزاولة نشاطها كمنشأة مستمرة.

4-2 أساس توحيد البيانات المالية

تتألف البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للشركة وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2024. تتحقق السيطرة عندما تتعرض الشركة أو يكون لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

3 المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة

1-3 المعايير الجديدة والتعديلات المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2024

قامت المجموعة بتطبيق معايير وتعديلات معينة للمرة الأولى، تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 لم تطبق المجموعة في وقت مبكر أي معيار أو تفسير أو تعديل آخر تم إصداره ولم يسر بعد.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16: التزام الإيجار في عقد البيع وإعادة الاستئجار

تحدد التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 المتطلبات التي يلزم على كل من البائع والمستأجر اتباعها، ولاسيما عند قياس التزام الإيجار الناشئ عن معاملات البيع وإعادة الاستئجار، وذلك لضمان عدم اعتراف البائع - المستأجر بأي مبالغ من الأرباح أو الخسائر ذات الصلة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

لم يكن للتعديلات أي تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - تصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 متطلبات تصنيف الالتزامات كالالتزامات متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية
- هذا الحق في تأجيل التسوية يجب أن يتواجد بنهاية فترة التقرير
- ألا يتأثر التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة حق التأجيل؛
- فقط في حال كانت المشتقات الضمنية في التزام قابل للتحويل هي نفسها أداة حقوق الملكية، فإن شروط الالتزام حينها لن تسري على تصنيفها.

علاوة على ذلك، يتعين على المنشأة الإفصاح عند تصنيف التزام ينشأ عن اتفاقية القرض على أنه التزام غير متداول، وأن حق المنشأة في تأجيل التسوية يُعد مُحتملاً بالاستناد إلى الامتثال للتعهدات المستقبلية في غضون اثني عشر شهراً.

لم يكن للتعديلات تأثير جوهري على تصنيف الالتزامات المجموعة.

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "بيان التدفقات النقدية" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 "الأدوات المالية": إفصاحات لإيضاح خصائص ترتيبات تمويل المورد وطلب إفصاحات إضافية حول تلك الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في التعديلات إلى مساعدة مستخدمي البيانات المالية الموحدة على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على كل من التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية والتعرض لمخاطر السيولة. لم يكن للتعديلات تأثير جوهري على الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

2-3 المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية التي لم تصبح سارية بعد

فيما يلي يتم الإفصاح عن المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدّلة التي أصدرت ولكن لم تصبح سارية المفعول حتى تاريخ إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة. تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدّلة، إن وجدت، عندما تصبح سارية المفعول.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 21 - عدم إمكانية صرف العملات الأجنبية

عدّل مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم 21 لإضافة متطلبات للمساعدة في تحديد إمكانية صرف العملات الأجنبية، وتحديد سعر الصرف الفوري الذي يجب استخدامه عند تعذر صرف العملة. وضع التعديل إطاراً يُمكن بموجبه تحديد سعر الصرف الفوري في تاريخ القياس، وذلك باستخدام سعر صرف ملحوظ دون تعديل أو دون اللجوء إلى طريقة تقدير أخرى. يبدأ تاريخ السريان من 1 يناير 2025.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 - بيع أصول أو المساهمة فيها بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعته المشترك؛

لا ينطبق اعتراف المستثمر بالأرباح أو الخسائر الجزئي من معاملاته مع شركاته الزميلة أو مشروعته المشتركة إلا على الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أو المساهمة بأصول لا تُشكّل نشاطاً تجارياً وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 "دمج الأعمال"، في حين يُعترف بالكامل بالأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أو المساهمة في شركة زميلة أو مشروع مشترك بأصول تُشكّل نشاطاً تجارياً وفقاً للمعيار ذاته. تم إرجاء تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 - "العرض والإفصاح في البيانات المالية الوحدة"

يقدّم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 إرشادات حول بنود بيان الأرباح أو الخسائر المُصنّفة إلى خمس فئات: تشغيلية، استثمارية، تمويلية، ضرائب دخل، وعمليات متوقفة. كما ينطوي المعيار أيضاً على مجموعة فرعية من مقاييس الأداء المالي للمؤسسة على هيئة مقاييس أداء مُعرّفة إدارياً. يتعين وصف المبالغ الإجمالية والمبالغ الإجمالية الفرعية والبنود المُدرجة في البيانات المالية الموحدة والبنود المُفصّل عنها في الإيضاحات المصاحبة بشكل يوضح طبيعة البند. وهذا يتطلب تصنيف فروق العملة ضمن نفس فئة الإيرادات والمصروفات الناتجة عن البنود التي أدت إلى فروق العملة. يسري هذا المعيار اعتباراً من 1 يناير 2027

المعيار الدولي للتقارير المالية 19 - تقليل إ فصاحات الشركات التابعة

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 19، يجوز للشركات التابعة المؤهلة تطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية بجانب متطلبات تخفيض الإفصاحات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 19. ويحق للشركة التابعة تطبيق المعيار في بياناتها المالية سواء الموحدة، أو المنفصلة، أو الفردية، شريطة استيفاء شرطين: عدم خضوعها للمساءلة العامة في تاريخ إعداد التقارير، وإعداد الشركة الأم بيانات مالية موحدة بموجب معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية. يسري هذا المعيار اعتباراً من 1 يناير 2027

3-3 المعايير الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولي

نشر مجلس معايير الاستدامة الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 2023، أول معيارين من معايير الإفصاح عن الاستدامة للمعايير الدولية للتقارير المالية في مؤتمر مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية لعام 2023 وهما:

4 السياسات المحاسبية الهامة

1-4 تحويل العملات الأجنبية

العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

نظرًا لأن معظم معاملات المجموعة مقومة بالدولار الأمريكي أو بعملات مرتبطة بالدولار الأمريكي، فإن العملة الوظيفية للشركات هي الدولار الأمريكي. ومع ذلك، يتم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بـ درهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، وهي عملة العرض للمجموعة. تم تحويل المبالغ بالدولار الأمريكي إلى الدرهم الإماراتي وفقاً لسعر الصرف بمقدار 1 دولار أمريكي = 3.66 درهم إماراتي، نظرًا لأن ارتباط الدولار الأمريكي بالدرهم الإماراتي يعد ثابتاً. تم تقريب كافة القيم إلى أقرب عدد صحيح بالآلف (ألف درهم إماراتي)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية بأسعار صرف العملات الأجنبية المطبقة بتاريخ المعاملات. وعموماً يتم الاعتراف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الأصول والالتزامات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، ويتم تأجيلها في حقوق الملكية إذا كانت منسوبة إلى جزء من صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية.

المعيار رقم 1 للاستدامة من المعايير الدولية للتقارير المالية – المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة

يحدد هذا المعيار كافة المتطلبات العامة بهدف حثّ المنشأة على الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر والفرص لديها المتعلقة بالاستدامة والتي يستفيد منها مستخدمي التقارير المالية ذات الأغراض العامة عند اتخاذ القرارات بشأن توفير موارد لهذه المنشأة.

المعيار رقم 2 للاستدامة من المعايير الدولية للتقارير المالية – المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة

المعيار رقم 2 للاستدامة من المعايير الدولية للتقارير المالية -يحدد هذا المعيار متطلبات تحديد الفرص والمخاطر المتعلقة بالمناخ وقياسها والإفصاح عن معلومات بشأنها والتي يُمكن أن تعود بالنفع على مستخدمي التقارير المالية ذات الأغراض العامة عند اتخاذ القرارات بشأن توفير موارد لهذه المنشأة.

وطبقاً للاعتماد من قبل السلطات المعنية المحلية، فكلما المعيارين ساريين للفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 يناير 2024، مع وجود إعفاءاتٍ انتقالية ملحوظة للسماح بتوفير مزيدٍ من الوقت لمُعدي التقارير بمواءمة إعداد التقارير المعنية بالإفصاحات المالية ذات الصلة بالاستدامة والبيانات المالية الموحدة. لم تطبق المجموعة هذه المعايير في تاريخ نفاذها نظراً لعدم اعتمادها بعد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تُعرض أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية التي تتعلق بالفروض والنقد وما يعادله في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن "تكاليف التمويل". تُعرض جميع الأرباح والخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس صافي ضمن المصاريف العمومية والإدارية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تمّ قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج الفروقات الناشئة عن تحويل الأصول والالتزامات المُسجّلة بالقيمة العادلة كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة. على سبيل المثال، يتم إدراج الفروقات الناتجة عن تحويل الالتزامات والأصول المالية غير النقدية مثل حقوق الملكية المُحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن الأرباح أو الخسائر كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة، بينما يتم الاعتراف بالفروقات من تحويل الأصول غير النقدية، مثل الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

2-4 السفن والممتلكات والمعدات

يتم بيان السفن والممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية على النفقات المرتبطة مباشرةً بالاستحواذ على البنود.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، وذلك فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى المجموعة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبنود ويكون من الممكن قياس تكلفة البنود بشكلٍ موثوق. يتم شطب

- السفن:

–	ناقلات المواد الكيميائية	10 - 30 سنة
–	سفن نقل المواشي	20 - 40 سنة
–	تكاليف إدخال السفن إلى الأحواض	3 - 5 سنوات
•	تحسينات على عقارات مستأجرة	10 سنوات
•	المعدات	من 2 إلى 5 سنوات
•	الأثاث والتجهيزات	5 سنوات
•	مركبات	5 سنوات

ترتبط البيانات المستخدمة لإجراءات اختبار انخفاض القيمة ارتباطاً مباشراً بأحدث ميزانية معتمدة للمجموعة، ويتم تعديلها حسب الضرورة لاستبعاد آثار عمليات إعادة التنظيم المستقبلية وتحسينات الأصول. تُحدد عوامل الخصم الفردي لكل وحدة مُنتجة للنقد كما تعكس تقيييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال وعوامل الخطر الخاصة بالأصول.

تغطي هذه الميزانيات وحسابات التوقعات عادةً فترة خمس سنوات. يتم حساب معدل نمو طويل الأجل وتطبيقه على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بعد السنة الخامسة.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة العمليات المستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الأصل منخفض القيمة.

فيما يتعلق بالأصول، يتم في تاريخ كل تقرير إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً قد زالت أو انخفضت. وفي حالة وجود مؤشر على هذا، فإن المجموعة تقدر المبلغ الذي يمكن استرداده من الأصل أو الوحدة المولدة للنقد. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها مسبقاً فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد للأصل منذ الاعتراف بأخر خسائر انخفاض في القيمة. يكون العكس محدوداً بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد، ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، لو لم يتم الاعتراف بأي خسائر انخفاض في قيمة الأصل في السنوات السابقة. كما يتم الاعتراف بهذا العكس ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ما لم يتم تسجيل الأصل بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يُعامل هذا العكس كزيادة في قيمة إعادة التقييم.

يتم اختبار الشهرة التجارية لتحديد انخفاض القيمة سنوياً في 31 ديسمبر 2024، وعندما تشير الظروف إلى احتمال انخفاض القيمة الدفترية.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة التجارية من خلال تقييم القيمة القابلة للاسترداد من كل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد (أو مجموعات الوحدات المنتجة للنقد) التي تنطوي على شهرة تجارية. عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد من الوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها الدفترية، يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة. لا يمكن عكس خسائر انخفاض قيمة الشهرة التجارية في الفترات المستقبلية.

إن خسائر انخفاض القيمة الخاصة بالوحدات الفنتجة للنقد تخفض أولاً القيمة الدفترية لأية شهرة تجارية مخصصة للوحدة الفنتجة للنقد. يتم تحميل أي خسائر انخفاض القيمة فُتبقية على الأصول الأخرى في الوحدة المولدة للنقد على أساس تناسبي.

4-4 التصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تعرض المجموعة الأصول والالتزامات في بيان المركز المالي الموحد بناءً على التصنيف على أساس أنها متداولة/غير متداولة.

ويتم تصنيف الأصول على أنها متداولة عندما تكون:

- من المتوقع تسيلها أو من المقرر بيعها أو استهلاكها في سياق دورة الأعمال التشغيلية الاعتيادية؛
- محتفظ بها في المقام الأول لغرض التداول.
- من المتوقع تحقيقها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير، أو
- تكون في شكل نقد أو ما يعادله، ما لم يحظر استبداله أو استخدامه لسداد التزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

يتم تصنيف كافة الأصول الأخرى على أنها غير متداولة.

يتم تصنيف الالتزامات على أنها متداولة عندما تكون:

- من المتوقع أن يتم تسويتها في دورة التشغيل العادية؛
- فُتحفظ بها في المقام الأول لغرض التداول؛
- من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير؛
- أو لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

تُصنّف المجموعة كافة الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.

إن شروط الالتزام التي يمكن، حسب اختيار الطرف المقابل، أن تؤدي إلى تسويتها عن طريق إصدار أدوات حقوق الملكية لا تؤثر على تصنيفها.

4-5 المخزون

يُسجّل المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.

تتكون تكلفة المخزون من جميع تكاليف المشتريات والتكاليف الأخرى المتكبدة في نقل المخزون إلى موقعه وحالته الحالية، بعد خصم مخصص الأنصاف المتقادمة من المخزون وبطيئة الحركة.

صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الاعتيادية ناقصاً التكاليف المقدرة اللازمة لإتمام المعاملة وإجراء عملية البيع.

4-6 الأدوات المالية

الأصول المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر، حيثما ينطبق.

يعتمد تصنيف الأصول المالية عند الاعتراف المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية وعلى نموذج أعمال إدارتها لدى المجموعة. باستثناء الذمم المدينة التجارية التي لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري أو التي قامت المجموعة بتطبيق بديل عملي بشأنها، تقوم المجموعة مبدئياً بقياس الأصول المالية بقيمتها العادلة زائداً، في حال لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملات.

بالنسبة للذمم المدينة التجارية التي لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري أو التي قامت المجموعة بتطبيق بديل عملي بشأنها، يتم قياسها بسعر المعاملة.

لكي يتم تصنيف الأصول المالية وقياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا بد أن يترتب عليها تدفقات نقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم فقط. يشار إلى هذا التقييم باسم اختيار دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، ويتم إجراؤه على مستوى كل أداة. يتم تصنيف الأصول المالية ذات تدفقات نقدية لا تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بغض النظر عن نموذج الأعمال الخاص بها.

يشير نموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول المالية إلى كيفية إدارتها لأصولها المالية من أجل تحقيق التدفقات النقدية. يحدد نموذج الأعمال ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنشأ عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما. يتم الاحتفاظ بالأصول المالية المصنفة والمقاسة بالتكلفة المطفأة ضمن نموذج أعمال يهدف الاحتفاظ بالأصول المالية بغرض تحصيل التدفقات النقدية بينما يتم الاحتفاظ بالأصول المالية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن نموذج أعمال يهدف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ويهدف البيع.

إن مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تستلزم تقديم أصول ضمن إطار زمني موضوع وفقاً للقوانين أو العرف السائد في السوق (المشتريات بالطريقة العادية) يتم الاعتراف بها في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصول.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تم تصنيف الأصول المالية ضمن الفئات التالية. فيما يلي الفئات المطبقة على المجموعة:

الأصول المالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)

يتم قياس الأصول المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وتخضع للانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الأرباح أو الخسائر عندما يتم إيقاف الاعتراف بالأصول أو يتم تعديلها أو تتعرض لانخفاض القيمة.

تتألف الأصول المالية للمجموعة بالتكلفة المطفأة من النقد وما يعادله، والذمم المدينة التجارية والأخرى.

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم تسجيلها في بيان المركز المالي الموحد بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي التغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تتضمن هذه الفئة أدوات حقوق الملكية المدرجة لأغراض التداول التي لم تختَر المجموعة بشكل قطعي تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إيقاف الاعتراف

يتم إيقاف الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المماثلة) بشكل أساسي (أي يتم حذفه من بيان المركز المالي الموحد للمجموعة) في الحالات التالية:

- انقضاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الأصل؛
- تحول المجموعة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصول أو عندما تأخذ على عاتقها التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري لطرف آخر بموجب ترتيب “تمرير”؛
- وإما (أ) أن تحول المجموعة بشكل فعلي كافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بالأصول، أو (ب) لا تكون المجموعة قد حوّلت ولا احتفظت فعلياً بكافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بالأصول، إلا أنها حوّلت السيطرة على الأصول.

عندما تحوّل المجموعة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصول أو تَبرم اتفاقية تمرير، فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر وامتيازات الملكية أم لا، وإلى أي مدى كان هذا الاحتفاظ.

في حالة عدم التنازل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الأصل بشكل جوهري، عدم نقل السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل بقدر استمرار مشاركة المجموعة في الأصل. في هذه الحالة، تقوم المجموعة كذلك بالاعتراف بالالتزامات ذات الصلة.

تقاس الأصول المحولة والالتزامات ذات الصلة على نحو يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها المجموعة.

ويتم قياس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المنقول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل، والحد الأقصى للمبلغ الذي قد يُطلب من المجموعة سداده، أيهما أقل.

انخفاض القيمة

تستخدم متطلبات الانخفاض في القيمة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 معلومات استشارافية للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة - “نموذج خسارة الائتمان المتوقعة”. تشتمل الأدوات التي تقع ضمن نطاق المتطلبات على القروض والأصول المالية الأخرى من نوع الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والذمم المدينة التجارية المعترف بها والمقاسة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 والالتزامات القروض وبعض عقود الضمانات المالية (للمصدر) التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاقاً أوسع من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الأحداث الماضية والظروف الحالية والتنبؤات المعقولة والداعمة التي تؤثر على إمكانية التحصيل المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة.

عند تطبيق هذا النهج المستقبلي، يتم التمييز بين:

- الأدوات المالية التي لم تتدهور بشكل كبير من حيث الجدارة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي وأنها ذات مخاطر ائتمان ضئيلة (“المرحلة 1”)؛ و
- الأدوات المالية التي تدهورت بشكل كبير من حيث الجدارة الائتمان منذ الاعتراف المبدئي وغير منخفضة من حيث مخاطر الائتمان (“المرحلة 2”).

تشمل “المرحلة 3” الأصول المالية التي يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بـ “خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً” للفئة الأولى، بينما يتم الاعتراف بـ “خسائر الائتمان المتوقعة مدى العمر” للفئة الثانية.

يتم تحديد قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال تقدير احتمالي مرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

تقوم المجموعة بتطبيق النموذج المبسط لاحتساب الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة التجارية والأخرى وتسجيل مخصص الخسائر كخسائر ائتمان متوقعة على مدى العمر الإنتاجي. هذا هو العجز المتوقع في التدفقات النقدية التعاقدية، مع الأخذ في الاعتبار احتمالية التخلف عن السداد في أي وقت خلال فترة عمر الأداة المالية. عند الاحتساب، تستخدم المجموعة خبرتها التاريخية والمؤشرات الخارجية والمعلومات الاستشرافية لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام مصفوفة المخصصات.

يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم 29 للاطلاع على تحليل تفصيلي عن كيفية تطبيق متطلبات انخفاض القيمة الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

تعتبر المجموعة الأصول المالية أنها متعثرة عندما يتأخر سداد الدفعة التعاقدية لمدة 90 يوم. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تعتبر المجموعة الأصول المالية أنها متعثرة عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تحصل المجموعة على المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل مراعاة أي تعزيرات ائتمانية تحتفظ بها المجموعة. يتم شطب الأصل المالي عندما يكون من غير المتوقع بشكل معقول استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الالتزامات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

صنفت المجموعة التزاماتها المالية، عند الاعتراف المبدئي، كقروض وذمم دائنة.

يتم الاعتراف بجميع الالتزامات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والذمم الدائنة، بعد خصم تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة.

تشمل الالتزامات المالية للمجموعة الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى وقروض تحمل فائدة.

القياس اللاحق

يتم قياس الذمم الدائنة التجارية والأخرى والقروض التي تحمل فائدة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إدراج جميع الرسوم المتعلقة بالفائدة ضمن تكاليف التمويل.

إيقاف الاعتراف

يتم إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام أو إلغاؤه أو انتهاءؤه. وعندما يتم استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المقرض ولكن بشروط مختلفة إلى حد كبير، أو يتم تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، تتم معاملة هذا الاستبدال أو التعديل على أنه بمثابة إيقاف للاعتراف بالالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم الاعتراف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد بالفرق في القيم الدفترية المعنية.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويُسجّل صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد إذا كان هناك حق قانوني حالي قابل للنفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وكانت هناك نية للتسوية على أساس الصافي لتسهيل الأصول وتسوية الالتزامات بصورة متزامنة.

4-7 النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد في الصندوق والنقد لدى البنك، بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل وعالية السيولة التي يكون موعد استحقاقها في غضون 90 يوماً من تاريخ الاستحواذ، فضلاً عن إمكانية تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية معروفة والتي تخضع لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة بعد خصم النقد المقيّد والسحب المصرفي على المكشوف التي لا تشكل جزءاً من رأس المال العامل للمجموعة.

4-8 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدّم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الإماراتي. يكون استحقاق هذه المكافآت على أساس راتب الموظف ومدة خدمته ويخضع لإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة.

تُستحقّ التكاليف المتوقعة لتلك المكافآت على مدار مدة التوظيف. يتم تسجيل مخصص لمكافأة نهاية خدمة الموظفين كبنء منفصل تحت الالتزامات غير المتداولة في بيان المركز المالي الموحد.

يتم سداد الاشتراكات المستحقة عن الموظفين المؤهلين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى هيئة المعاشات، وفقاً لأحكام قانون العمل الإماراتي رقم (7) لسنة 1999 في شأن قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتعديلاته. ويتم تحميلها على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي تستحق فيها.

4-9 مكافآت الموظفين قصيرة الأجل

تُعتبر مكافآت الموظفين قصيرة الأجل بما تتضمنه من استحقاق اجازات مدفوعة الأجر التزامات متداولة مُدرجة ضمن الذمم الدائنة التجارية والأخرى، وتُقاس بالمبلغ غير المخصوم الذي تتوقع المجموعة دفعه نتيجة استحقاق الاجازات غير المُستخدم.

4-10 قياس القيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة في السعر المقرر استلامه نظير بيع أحد الأصول أو سيتم دفعه نظير تحويل أحد الالتزامات في إطار معاملة اعتيادية بين أطراف مشاركة في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض حدوث معاملة بيع الأصول أو تحويل الالتزامات إما:

- في السوق الرئيسي للأصول أو الالتزامات،
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في أكثر الأسواق ذات منفعة للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون متاحاً للمجموعة إمكانية الوصول إلى السوق الرئيسي أو أكثر الأسواق منفعة.

تُقاس القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات باستخدام الافتراضات التي كان ليستخدمها الأطراف المشاركة في السوق عند تسعير الأصول أو الالتزامات، بافتراض أن الأطراف المشاركة في السوق تتصرف فيما يصب في أفضل مصالحهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة لبنء الأصول غير المالية يأخذ بالاعتبار قدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية باستخدام بند الأصول بأفضل الطرق المُمكنة وبيعه إلى متعامل آخر في السوق والذي يمكنه استخدام بند الأصول بأفضل الوسائل الممكنة.

كما تستخدم المجموعة أساليب التقييم التي تناسب الظروف الراهنة وحيث تتوفر البيانات الكافية لها لقياس القيمة العادلة، لزيادة استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير.

يتم تجميع الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد ضمن ثلاثة مستويات في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يتم تحديد المستويات الثلاثة بناءً على إمكانية ملاحظة مدخلات القياس الهامة، على النحو التالي:

- المستوى 1: أسعار مدرجة (غير مُعدّلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مماثلة
- المستوى 2: فدخلات بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر
- المستوى 3: مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الأصول والالتزامات بحسب طبيعة وخصائص ومخاطر الأصول أو الالتزامات والمستوى ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

4-11 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات حين يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو ضمني نتيجة حدث سابق، ويكون من المرجح أن تتلزم المجموعة بتوفير تدفق خارجي للموارد الاقتصادية، ويمكن حينها تقدير المبالغ على نحو موثوق. قد يكون توقيت أو مقدار التدفقات الخارجة لا يزال غير مؤكد. تُقاس المخصصات على أساس المصروفات المقدرة اللازمة لتسوية الالتزام الحالي، استناداً إلى الأدلة الأكثر موثوقية والمتاحة في تاريخ التقرير، بما في ذلك المخاطر والشكوك المرتبطة بالالتزام الحالي. في حالة وجود عدد من الالتزامات المماثلة، يتم تحديد احتمالية أن يكون التدفق الخارج مطلوباً للتسوية من خلال النظر في فئة الالتزامات ككل.

يتم الاعتراف بأي استردادات تكون المجموعة متأكدة فعلياً من تحصيلها من طرف آخر فيما يتعلق بالالتزام، كأصل منفصل. ومع ذلك، قد لا يتجاوز هذا الأصل المبلغ المخصص ذي الصلة.

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً، يتم خصم الفخصصات باستخدام سعر ما قبل الضريبة الحالية والذي يعكس، حينما يكون ملائماً، المخاطر الخاصة بالالتزامات. عند استخدام الخصم، يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كتكلفة تمويل.

4-12 الالتزامات المحتملة

لا يتم الاعتراف بأي التزام إذا كان التدفق الخارجي للموارد الاقتصادية نتيجة للالتزامات الحالية غير محتمل. يتم الإفصاح عن مثل هذه المواقف كالتزامات محتملة ما لم يكن تدفق الموارد إلى الخارج غير فحتمل.

4-13 الضرائب

ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالمصروفات والأصول صافية من مبلغ ضريبة القيمة المضافة، باستثناء ما يلي:

- عندما تكون ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على شراء أصول أو خدمات غير قابلة للاسترداد من السلطة الضريبية، وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بضريبة القيمة المضافة كجزء من تكلفة استحواذ الأصل أو كجزء من بند المصروفات، حسبما يكون مناسباً
- عندما يتم بيان الذمم المدينة والدائنة مع قيمة ضريبة القيمة المضافة المدرجة.

يتم إدراج صافي مبلغ ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد من، أو المستحقة الدفع إلى هيئة الضرائب كجزء من الذمم المدينة أو الدائنة في البيانات المالية الموحدة.

ضرائب الدخل

تتألف مصروفات الضريبة المُعترف بها في الأرباح أو الخسائر من مجموع الضرائب المؤجلة والضرائب الحالية غير المُعترف بها في الدخل الشامل الآخر أو في حقوق الملكية مباشرة.

ضريبة الدخل الحالية

تُقاس الأصول والالتزامات الخاصة بضريبة الدخل الحالية بالقيمة المتوقع استردادها من أو دفعها إلى السلطات الضريبية. إن معدلات الضريبة و القوانين الضريبية المُستخدمة عند احتساب الضريبة هي نفسها القطبقة أو من المقرر تطبيقها في تاريخ التقرير في البلاد التي تعمل فيها المجموعة وتحقق دخلًا خاضعاً للضريبة.

إن ضريبة الدخل الحالية المتعلقة بالبنود المُعترف بها مباشرةً في حقوق الملكية يتم الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية دون بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تقيّم الإدارة بشكل دوري الأوضاع الضريبية للإقرارات الضريبية في الحالات التي تخضع فيها اللوائح الضريبية لتفسيرات، كما تضع أحكام بشأنها حينما يكون مناسباً.

الضريبة المؤجلة

تُحسب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام على الفروقات المؤقتة بين الأنوعية الضريبية للأصول والالتزامات وبين قيمها الدفترية لأغراض التقارير المالية في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة التي يمكن اقتطاعها وتحويل التخفيضات الضريبية غير المُستخدمة والخسائر غير المُستخدمة إلى الحد الذي يكون فيه من المُحتمل أن تكون هناك أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها، باستثناء الظروف التي لا يسمح بها معيار المحاسبة الدولي رقم 12.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لأصول الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير وتخفيضها إلى الحد الذي لم يعد من المُحتمل فيه ان تتحقق أرباح خاضعة للضريبة وذلك للسماح باستخدام كافة أو بعض الأصول الضريبية المؤجلة. يتم إعادة تقييم أصول الضريبة المؤجلة غير المُعترف بها في كل تاريخ تقرير، كما يتم الاعتراف بها بقدر ما يصبح من المُحتمل أن تسمح الأرباح الضريبية المُستقبلية باسترداد الأصل الضريبي المُؤجل.

يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي يكون من المُحتمل أن تُستخدم الخسائر الضريبية الأساسية أو الفروقات المؤقتة التي يمكن اقتطاعها مقابل الأرباح المُستقبلية الخاضعة للضريبة. هذا ويتم تقييمها استناداً إلى توقعات المجموعة للنتائج التشغيلية المُستقبلية، مع تعديل الأرباح والمصروفات الكبيرة غير الخاضعة للضريبة والحدود التي تحدد استخدام الخسائر والتخفيضات الضريبية غير المُستخدمة.

يتم الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة في العموم بالكامل، على الرغم من أن معيار المحاسبة الدولي رقم 12 يضع إعفاءات محدودة بشأنها. ونتيجة لتلك الإعفاءات، لا تعترف المجموعة بالضريبة المؤجلة على الفروق المؤقتة المتعلقة بالشهرة التجارية.

يتم قياس أصول والتزامات الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في السنة متى يتم تسهيل الأصل أو تسوية الالتزام وفقاً للمعدلات الضريبية (والقوانين الضريبية) التي تم تطبيقها أو من المقرر تشريعها بشكل جوهري في تاريخ التقرير.

إن الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود المُعترف بها خارج الأرباح أو الخسائر يتم الاعتراف بها خارج الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف ببنود الضريبة المؤجلة المتعلقة بالمعاملات ذات الصلة إما في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة.

14-4 حقوق الملكية والاحتياطيات

يمثل رأس المال القيمة الاسمية للأسهم التي تم إصدارها.

تشمل علاوة إصدار الأسهم أي علاوات تم الحصول عليها عند إصدار أسهم رأسمالية أو الأرباح من بيع أسهم خزينة. إن أي تكاليف متعلقة بمعاملة إصدار الأسهم تُخصم من علاوة إصدار الأسهم، بعد خصم أي منافع ضريبة الدخل ذات الصلة.

تتضمن مكونات حقوق الملكية الأخرى مما يلي:

- أسهم الخزينة
- يشمل الاحتياطي القانوني التحويلات السنوية من أرباح المجموعة (إيضاح رقم 15).
- تشمل الخسائر المرتكمة كافة الأرباح أو الخسائر المحتجزة للفترة الحالية والسابقة.
- احتياطيات أخرى - تتضمن احتياطياً ناشئاً عن إصدار أسهم بخصم مقابل تسوية الالتزامات، وتعديلاً على الاستحواذ على حصص غير مسيطرة في عام 2022 (انظر إيضاح رقم 17)؛
- السندات والصكوك القابلة للتحويل الإلزامي - تتضمن الأرباح والخسائر المتعلقة بهذه الأنواع من الأدوات المالية (انظر إيضاح 14).

ويتم تسجيل كل المعاملات مع مساهمي الشركة ضمن حقوق الملكية على نحو منفصل.

أسهم الخزينة هي أدوات حقوق ملكية تستحوذ عليها الشركة ويتم الاعتراف بها بالتكلفة وتُخصم من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحّد عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات ملكية خاصة بالمجموعة. أما أي فرق بين القيمة الدفترية والمبالغ المقابل لهذه الأسهم، فيتم الاعتراف به، في حال إعادة إصدارها، ضمن علاوة الإصدار.

15-4 توزيعات الأرباح

يتم تكوين التزام بمبلغ أي أرباح موزعة، تم اعتمادها بشكل مناسب ولم تعد تحت تصرف الشركة (أي تم الموافقة عليها في أحد اجتماعات الجمعية العمومية)، في نهاية فترة التقرير أو قبلها ولكن لم يتم توزيعها في نهاية فترة التقرير.

16-4 الاعتراف بالإيرادات

تستند الإيرادات إلى نموذج فكون من خمس خطوات، كما هو موضح أدناه، والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء.

الخطوة رقم 1: تحديد العقد مع العميل؛

الخطوة رقم 2: تحديد التزامات الأداء في العقد؛

الخطوة رقم 3: تحديد سعر المعاملة؛

الخطوة رقم 4: تخصيص سعر المعاملة للالتزامات الأداء؛

الخطوة رقم 5: الاعتراف بالإيرادات عند وبمجرد الوفاء بالتزام الأداء.

خلصت المجموعة، بناءً على مراجعتها لترتيبات إيراداتها مع العملاء، إلى أنها الطرف الملتزم الأول في غالبية ترتيبات الإيرادات الخاصة بها، حيث أنها الملزمة الرئيسية في جميع ترتيبات الإيرادات، ولديها حرية تحديد الأسعار، وهي التي تتعرض أيضاً لمخاطر الائتمان.

بالنسبة للإيرادات المستلمة من تأجير السفن على الأساس الزمني يتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدار مدة التأجير، مطروخاً منها رسوم عدم التشغيل.

وتتكون إيرادات خدمات الشحن ومبيعات وتوزيع المنتجات البحرية من القيمة التي صدرت بها فواتير للبضائع الموردة والخدمات المقدمة، مخصوماً منها الخصومات والمرتجعات، ويتم الاعتراف بها عند تسليم البضائع وأداء الخدمات.

17-4 مصروفات تشغيلية

يتم الاعتراف بالمصروفات التشغيلية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحّد عند استخدام السلع أو الخدمات، أو عند تكيدها. يتم الاعتراف بمصروفات الضمانات عندما تتحمل المجموعة التزاماً، وهو عادةً ما يكون عند بيع البضائع ذات الصلة.

18-4 ربحية السهم

ربحية السهم الأساسية

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة الأرباح العائدة إلى مالكي الشركة، باستثناء أي تكاليف ترتبط بخدمة حقوق الملكية بخلاف الأسهم العادية، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال العام (باستثناء الأسهم العادية التي اشترتها المجموعة والمحتفظ بها كأسهم خزينة).

ربحية السهم المخفّضة

يتم احتساب ربحية السهم المخفضة من خلال تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة على افتراض تحويل جميع الأسهم العادية المحتملة المخفضة. لا يوجد لدى المجموعة أي فئات من الأسهم العادية المحتملة المخفضة، ما يعني أن ربحية السهم المخفضة هي نفسها ربحية السهم الأساسية.

19-4 الأحكام الهامة وعدم اليقين من التقديرات المحاسبية

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تضع الإدارة عدداً من الأحكام والتقديرات والافتراضات بشأن الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات.

أحكام الإدارة الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة الموضوعة من قبل الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها أكبر الأثر على هذه البيانات المالية الموحدة.

تصنيف عقود إيجار العقارات - المجموعة بصفتها

الطرف المؤجر

أبرمت المجموعة ترتيبات طويلة الأجل لتأجير سفن. استناداً إلى تقييم شروط وأحكام الترتيبات، رأت المجموعة أن فترة الإيجار لا تمثل جزءاً رئيسياً من العمر الاقتصادي للسفن ولا تبلغ القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار للقيمة العادلة الفعلية الكلية للسفن، وقدرت المجموعة كذلك أنها تحتفظ بشكل كبير بجميع مخاطر ومزايا امتلاك هذه الممتلكات، وبالتالي يتم التعامل مع عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي.

عدم اليقين من التقديرات المحاسبية

انخفاض قيمة السفن والشهرة التجارية

يحدث انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المُنتجة للنقد عن قيمتها القابلة للاسترداد وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. يتم احتساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد بالاستناد إلى البيانات المتاحة من معاملات المبيعات الملزمة التي يتم إجراؤها وفقاً للظروف السائدة لأصول مماثلة أو معدلات سوق ملحوظة ناقصاً التكاليف الإضافية لاستبعاد الأصل، أما احتساب القيمة من الاستخدام فيقوم على نموذج التدفقات النقدية المخصومة. يتم تحديد احتساب القيمة من الاستخدام عن طريق تغطية توقعات تفصيلية لمدة خمس سنوات مُعتمدة من الإدارة، متبوعاً باستقراء التدفقات النقدية المتوقعة للأعمار الإنتاجية المتبقية باستخدام معدل نمو تُحدده الإدارة. أما تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لكل وحدة مُنتجة للنقد يتم عن طريق تطبيق مُعدل خصم ملائم يعكس تقييّمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال.

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط التقديرات غير المؤكدة بافتراضات ذات صلة بمعدل الخصم المُستخدم في نموذج التدفقات النقدية المخصومة فضلاً عن التدفقات النقدية الداخلية المُستقبلية المتوقعة ومُعدل

النمو المُستخدم لأغراض الاستقراء. فيما يتعلق بتقييم انخفاض قيمة الشهرة التجارية، فقد تم الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد المختلفة، بما في ذلك تحليل الحساسية، وتم شرحها بالتفصيل في إيضاح 7. فيما يتعلق بتقييم انخفاض قيمة السفن، فقد تم الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد المختلفة، بما في ذلك تحليل الحساسية، وتم شرحها بالتفصيل في إيضاح 6.

العمر الإنتاجي للسفن والممتلكات والمعدات

تُقدّر المجموعة الأعمار الإنتاجية للسفن والممتلكات والمعدات على أساس الفترة التي من المتوقع أن تكون الأصول متاحة للاستخدام خلالها. تراجع المجموعة سنوياً الأعمار الإنتاجية المقدرة للسفن والممتلكات والمعدات بناءً على عوامل تشمل استخدام الأصول والتقييم الفني الداخلي والتغيرات التكنولوجية والعوامل البيئية والاستخدامات المتوقعة لأصول. وقد تتأثر النتائج المستقبلية للعمليات بشكل جوهري بالتغير في هذه التقديرات الناتجة عن التغيرات في العوامل المذكورة. إن تخفيض الأعمار الإنتاجية المقدرة من شأنه أن يزيد من مصروف الاستهلاك المسجل ويقلل القيمة الدفترية للأصول ذات الصلة، ولا تعتبر القيم المتبقية غير جوهريّة.

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية

تستخدم المجموعة مصفوفة مخصصات لاحتماب خسائر الائتمان المتوقعة من الذمم المدينة التجارية. تستند معدلات المخصصات إلى عدد أيام التأخر عن السداد لمجموعات مختلفة من العملاء التي تنطوي على سمات خسائر مماثلة.

تستند مصفوفة المخصصات بشكل مبدئي إلى معدلات التعثر السابقة التي تم ملاحظتها لدى المجموعة. تستخدم المجموعة مصفوفة لتعديل أنماط خسائر الائتمان السابقة في ضوء المعلومات الاستشراقية. على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن تتدهور الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال العام المقبل، مما قد يؤدي إلى زيادة عدد حالات التعثر، فيتم حينئذٍ تعديل معدلات التعثر السابقة.

في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات التعثر التي تمت ملاحظتها سابقاً ويتم تحليل التغيرات في التقديرات الاستشراقية.

إن تقييم الترابط بين معدلات التعثر التي تمت ملاحظتها سابقاً والظروف الاقتصادية المتوقعة وخسائر الائتمان المتوقعة هو تقدير جوهري. إن قيمة خسائر الائتمان المتوقعة حساسة تجاه التغيرات في الظروف والحالات الاقتصادية المتوقعة. قد لا تكون تجربة خسائر الائتمان السابقة الخاصة بالمجموعة والظروف الاقتصادية المقدرة دليلاً على التعثر الفعلي للعميل في المستقبل. ترد المعلومات ذات الصلة بخسائر الائتمان المتوقعة من الذمم المدينة التجارية للمجموعة في إيضاح 29.

5 القطاعات التشغيلية

قطاعات الأعمال

يتم تقديم التقارير حول القطاعات التشغيلية على نحو يتوافق مع التقارير الداخلية المقدمة للمسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية، والمتمثل في اللجنة التنفيذية للمجموعة المعنية باتخاذ القرارات الاستراتيجية. تتولى اللجنة التنفيذية مراجعة التقارير الداخلية للمجموعة بغرض تقييم الأداء وتخصيص الموارد اللازمة. وعليه، فقد حددت الإدارة القطاعات التشغيلية بالاستناد إلى هذه التقارير.

وتتألف المجموعة من قطاعات تشغيلية رئيسة ألا وهي:

- **تأجير السفن:** تأجير السفن للعملاء؛
- **الشحن والخدمات الفنية:** تقديم خدمات وكالة للسفن التي ترسو في الموانئ وتوفير خدمات ورش عمل للقوارب؛
- **الشؤون الإدارية المؤسسية:** تتضمن إدارة كافة القطاعات والأنشطة الإدارية.

قطاعات تأجير السفن والشحن والخدمات الفنية والشؤون الإدارية المؤسسية والتي تقي بالمعايير الواردة في **المعيار الدولي للتقارير المالية** رقم 8: "القطاعات التشغيلية"، تُعد قطاعات تشغيلية منفصلة.

لا تضع اللجنة التنفيذية في اعتبارها التوزيع الجغرافي للعمليات التشغيلية للمجموعة في إطار تحليل الإدارة على مستوى الشركة، ومن ثم لم ترد أي معلومات ذات صلة بالقطاعات الجغرافية.

تضع كافة نتائج القطاعات التشغيلية، والتي تتوفر معلومات مالية محددة بشأنها، لمراجعة دورية من قبل اللجنة التنفيذية للمجموعة بغية اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الموارد المقرر تخصيصها للقطاع التشغيلي وتقييم أدائه.

يعرض الجدول التالي معلومات حول الإيرادات والأرباح للقطاعات التشغيلية بالمجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 على التوالي:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024	تأجير السفن	الشحن والخدمات الفنية	الشؤون الإدارية المؤسسية	المحذوفات بين القطاعات	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
إيرادات	81,801	7,062	-	(175)	88,688
تكاليف مباشرة	(93,771)	(4,239)	-	175	(97,835)
إجمالي (الخسائر)/الأرباح	(11,970)	2,823	-	-	(9,147)
مصروفات عمومية وإدارية	(2,556)	(1,360)	(18,463)	-	(22,379)
(خسائر)/أرباح تشغيلية	(14,526)	1,463	(18,463)	-	(31,526)
إيرادات غير تشغيلية أخرى	38,399	-	1,378	-	39,777
مصروفات غير تشغيلية أخرى	(7,662)	-	(9,858)	-	(17,520)
إيرادات التمويل	7,472	-	-	-	7,472
تكاليف التمويل	(10,690)	(18)	(9,549)	-	(20,257)
أرباح/(خسائر) قبل خصم ضريبة الدخل	12,993	1,445	(36,492)	-	(22,054)
ضريبة الدخل	-	-	1,970	-	1,970
أرباح/(خسائر) القطاع	12,993	1,445	(34,522)	-	(20,084)
في 31 ديسمبر 2024					
أصول القطاع	667,846	719	71,043	-	739,608
التزامات القطاع	(154,330)	(1,693)	(203,273)	-	(359,296)
نفقات رأسمالية	62,616	-	-	-	62,616

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	تأجير السفن	الشحن والخدمات الفنية	الشؤون الإدارية المؤسسية	المحذوفات بين القطاعات	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
إيرادات	99,432	6,524	-	(422)	105,534
تكاليف مباشرة	(92,432)	(3,911)	-	422	(95,921)
إجمالي الأرباح	7,000	2,613	-	-	9,613
مصروفات عمومية وإدارية	(887)	(6,361)	(19,483)	-	(26,731)
إيرادات تشغيلية أخرى	-	-	24,834	-	24,834
أرباح/(خسائر) تشغيلية	-	-	24,834	-	24,834
إيرادات غير تشغيلية أخرى	6,113	(3,748)	5,351	-	7,716
مصروفات غير تشغيلية أخرى	981	27	34,427	-	35,435
إيرادات التمويل	(2,009)	-	-	-	(2,009)
تكاليف التمويل	-	-	2,667	-	2,667
أرباح قبل خصم ضريبة الدخل	(19,080)	(91)	(3,363)	-	(22,534)
ضريبة الدخل	(13,995)	(3,812)	39,082	-	21,275
أرباح/(خسائر) القطاع	(13,995)	(3,812)	39,082	-	21,275

في 31 ديسمبر 2023

أصول القطاع	907,194	954	94,192	-	1,002,340
التزامات القطاع	(169,651)	(1,861)	(235,192)	-	(406,704)
نفقات رأسمالية	40,452	-	-	-	40,452

6 السفن والممتلكات والمعدات

السفن	تحسينات على عقارات مستأجرة	أجهزة مكتبية ومعدات تكنولوجيا المعلومات	أثاث وتجهيزات	مركبات	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
إجمالي القيمة الدفترية					
كما في 1 يناير 2023	1,208,830	2,551	5,166	616	547
إضافات*	40,342	-	110	-	-
استبعادات	(175,887)	-	-	-	(175,887)
كما في 31 ديسمبر 2023	1,073,285	2,551	5,276	616	547
إضافات ¹	62,446	-	26	-	144
مشطوبات	(3,660)	-	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2024	1,132,071	2,551	5,302	616	691
الاستهلاك المتراكم					
كما في 1 يناير 2023	622,957	1,985	4,502	602	543
الفحقل للسنة	36,432	115	178	-	-
استبعادات	(101,250)	-	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2023	558,139	2,100	4,680	602	543
الفحقل للسنة	45,110	-	4	-	10
مشطوبات	(1,830)	-	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2024	601,419	2,100	4,684	602	553
صافي القيم الدفترية:					
كما في 31 ديسمبر 2024	530,652	451	618	14	138
كما في 31 ديسمبر 2023	515,146	451	596	14	4

¹ تتعلق الإضافات إلى السفن بشكل رئيسي بتكاليف إدخال السفن إلى الأحواض الجافة.

1-6 شطب السفن

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، شطبنا المجموعة مبلغ 1,830 ألف درهم إماراتي من القيمة الدفترية لسفينة نتيجة تعرضها لحادث (إيضاح رقم 25). تم إجراء التقييم عن طريق تقدير صافي القيمة الدفترية للأجزاء المتضررة من السفينة التي تم تحديدها بناءً على أعمال الإصلاح التي أجريت عليها.

2-6 انخفاض قيمة السفن

لم تسجل المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 أي مخصص للانخفاض في قيمة السفن (2023: لا شيء). تم إجراء التقييم عن طريق مقارنة القيمة الدفترية للسفينة بقيمتها القابلة للاسترداد، وهي الأعلى من قيمتها العادلة، مطروحاً منها تكلفة الاستبعاد وقيمتها من الاستخدام.

تم تحديد القيمة من الاستخدام للسفن عن طريق خصم توقعات التدفقات النقدية على مدى 5 سنوات، بما في ذلك القيمة النهائية المقدرة. تستند توقعات التدفقات النقدية إلى الخبرة السابقة وخطط العمل التي أقرتها الإدارة، كما تستند إلى الافتراضات التالية:

- تم تحديد الإيرادات من تأجير السفن على أساس الأسعار التي تنص عليها العقود، بينما تم تحديد إيرادات التأجير الفوري للسفن للتأجير بناءً على معدلات مكافئ التأجير لفترة زمنية مستقبلية متوقعة؛

4-6 استبعاد السفن

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، باعت المجموعة سفينة بقيمة دفترية قدرها 74,637 ألف درهم إماراتي مقابل مبلغ نقدي قدره 99,471 ألف درهم إماراتي، وبذلك حققت أرباحاً قدرها 24,834 ألف درهم إماراتي.

- تم تحديد تكاليف تشغيل السفن باستخدام مزيج من المصروفات الفعلية للسنوات السابقة والمصروفات المدرجة في الموازنة للسنوات التالية مع تأثير التضخم الطبيعي؛
- تم تقدير المصروفات الأخرى، مثل إدخال السفن إلى الأحواض الجافة، باستخدام الاتجاه التاريخي لهذه المصروفات والتكاليف المتوقعة التي سيتم تكبدها في المستقبل؛
- تم تحديد القيمة المتبقية باستخدام قيمة الصلب في نهاية العمر الإنتاجي للسفينة؛
- تم خصم صافي التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم قدره 8.92٪ سنوياً (8.45٪ سنوياً في 2023).

في 31 ديسمبر 2024، إذا كان معدل الخصم المستخدم أعلى بنسبة 0.5٪، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، لما كان هناك أي انخفاض في قيمة السفن (2023: لا يوجد انخفاض في القيمة).

3-6 الاستهلاك

يُعرض مبلغ مصروفات استهلاك السفن والممتلكات والمعدات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على النحو التالي:

2024	2023
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
45,110	36,432
14	293
45,124	36,725

تكاليف مباشرة (إيضاح رقم 23)

مصروفات عمومية وإدارية (إيضاح رقم 24)

8 ضريبة الدخل

داخل دولة الإمارات العربية المتحدة اعتباراً من 1 يناير 2024 خاضعة للضرائب بمعدل 9% المُطَبَّق على الدخل الخاضع للضريبة بما يتجاوز ما قيمته 375,000 درهم إماراتي.

أصدرت وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة ("وزارة المالية") في 9 ديسمبر 2022 المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 بشأن فرض ضريبة على الشركات والأعمال ("ضريبة الشركات") من أجل سن أصبح نظام جديد لضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. أصبح نظام ضريبة الشركات الجديد ساريًا في الفترات المحاسبية التي بدأت في أو بعد 1 يونيو 2023. وعليه، أصبحت الشركة وشركاتها التابعة الممثلة المدرجة

سجلت المجموعة خسائر خاضعة للضريبة، وبالتالي، لم يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بأي ضريبة دخل حالية.

فيما يلي تسوية ضريبة الدخل مع الخسائر المحاسبية، مضروبة في معدل الضريبة المحلي، لدولة الإمارات العربية المتحدة.

قامت المجموعة بتسجيل كامل الخسائر الضريبية المُتكدّدة في السنة الحالية نظراً لأن هذه الخسائر متاحة إلى أجل غير مسمى لمقاصتها مقابل الدخل المُستقبلي الخاضع للضريبة وفقاً لأحكام ضريبة الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة

معدل الخصم

يمثل معدل الخصم تقييم السوق الحالي للمخاطر الخاصة بالوحدة المنتجة للنقد، مع الأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للمال ومخاطر الأصول الأساسية التي لم يتم تضمينها في تقديرات التدفقات النقدية. يعتمد حساب معدل الخصم على الظروف الخاصة بالمجموعة والقطاعات التشغيلية المرتبطة بها، ويتم حسابه بناء على متوسط التكلفة المرجح لرأس المال. يأخذ المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال في الاعتبار كلا من الدين وحقوق الملكية. يتم احتساب تكلفة حقوق الملكية من العائد المتوقع على الاستثمار من أحد المتعاملين في السوق لديه الرغبة في الاستثمار، وتستند تكلفة الدين إلى تقدير للدين المتاح للمتعاملين في السوق الراغبين في الاستثمار. يتم تضمين المخاطر الخاصة بالقطاع من خلال تطبيق عوامل بيتا فردية. أي ارتفاع مصفوف بنسبة 0.5% (2023: 0%) في معدل الخصم لا يتوقع أن يؤدي إلى أي انخفاض في قيمة الشهرة التجارية (2023: لا شيء).

يمثل معدل النمو أفضل تقدير للإدارة لمعدل نمو السوق المطبق لقطاعات الأعمال التي تعمل فيها الشركة. أي انخفاض معقول في معدل النمو بنسبة 0.5٪ لا يتوقع أن يؤدي إلى أي انخفاض في قيمة الشفرة (2023). لا يوجد انخفاض في القيمة.

- تتألف الشهرة التجارية مما يلي:
- شهرة تجارية تبلغ قيمتها 135,999 ألف درهم إماراتي والتي نشأت في وقت الطرح العام الأولي ونتيجة للاستواء على أعمال وكالة السفن الموجودة في عام 2005؛
- شهرة تجارية تبلغ قيمتها 83,913 ألف درهم إماراتي والتي نشأت من الاستواء على سفن، نقل، المواصلات، في عام 2018.

تم تخصيص الشهرة لقطاع التقارير حول تأجير السفن.

أُجرت الإدارة اختبار انخفاض القيمة للشهرة التجارية في 31 ديسمبر 2024. تم تحديد المبالغ القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد في 31 ديسمبر 2024 و 2023 بناءً على حساب القيمة من الاستخدام في ضوء توقعات التدفقات النقدية. يتم استنتاج التدفقات النقدية من أحدث توقعات التدفقات النقدية قبل الضريبة للسنوات الخمس القادمة، بناءً على معدلات التأجير المقدرة باستخدام معلومات السوق المتاحة حاليًا والاتجاهات التاريخية للسفن التي ليست قيد التأجير على الأساس الزمني طويل الأجل. يتم استقراء التدفقات النقدية بعد فترة الخمس سنوات باستخدام معدل نمو. تتعقد الإقرارات أنه يقارب متوسط معدل النهم طويلاً، الأحرار للصناعة التي تعمل، فيها الوحدات المنتجة للنقد.

يبلغ معدل الخصم قبل الضريبة المطبق على توقعات التدفقات النقدية نسبة 8.92% (2023: 8.45٪). كشف التحليل عن وجود فائض، وبالتالي لا يوجد انخفاض في قيمة الشهرة التجارية.

أظهر حساب القيمة من الاستخدام حساسيةً للافتراضات التالية:

يتم تحديد الإيرادات بشكل رئيسي بناءً على عقود تأجير السفن الفعلية المبرمة في تاريخ التقرير. أخذت الإدارة في الاعتبار أن انخفاضاً معقولاً بنسبة 5% في معدل تأجير السفن المتوقع لن يؤدي إلى أي انخفاض في قيمة السهم.

تم الاعتراف بمخزون بقيمة دفترية قدرها 561 ألف درهم إماراتي كمصروفات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (3,974 ألف درهم إماراتي).

10 فئات الأصول والالتزامات المالية

تمتلك المجموعة الأدوات المالية التالية:

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
5,875	6,875	كما في 1 يناير
1,000	-	الفحقل للسنة (إيضاح رقم 24)
6,875	6,875	كما في 31 ديسمبر

11-2 دفعات مقدمة وأصول أخرى

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
		أصول مالية بالتكلفة المطفأة
2,667	-	الفائدة المستحقة على ودائع ثابتة
-	1,323	ذمم مدينة أخرى
2,667	1,323	
		الأصول غير المالية
3,374	28,816	دفعات مقدمة للموردين
1,551	1,730	مبالغ مدفوعة مقدماً
4,925	30,546	
7,592	31,869	

12 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

لدى المجموعة استثمارات في أدوات ملكية مُدرجة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة بغرض التداول، وعليه فقد تم تصنيف هذه الاستثمارات كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. فيما يلي الحركة في الاستثمارات في الأصول المالية المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
-	100,379	في بداية السنة
178,423	9,462	استحوادات
(2,009)	(7,662)	التغير في القيمة العادلة (إيضاح رقم 25)
(76,035)	(101,478)	استبعادات
100,379	701	في نهاية السنة

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
		أصول مالية بالتكلفة المطفأة
18,219	15,427	ذمم مدينة تجارية وأخرى
210,059	5,195	مبالغ نقدية وأرصدة مصرفية
228,278	20,622	
		أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
100,379	701	أدوات الملكية المُدرجة
328,657	21,323	الالتزامات مالية بالتكلفة المطفأة
104,970	264,680	ذمم دائنة تجارية وأخرى
300,034	93,605	قروض تحمل فائدة
405,004	358,285	
94,163	72,706	غير متداولة
310,841	285,579	متداولة

11 ذمم مدينة تجارية ودفعات مقدمة وأصول أخرى

11-1 الذمم المدينة التجارية، بالصافي

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
22,427	20,979	ذمم مدينة تجارية، بالإجمالي
(6,875)	(6,875)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
15,552	14,104	ذمم مدينة تجارية، بالصافي

يمكن تسوية الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية على النحو التالي:

13 النقد وما يعادله

2024	2023	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
79	83	نقد في الصندوق
5,116	9,976	النقد لدى البنوك - حسابات جارية
-	200,000	النقد لدى البنوك - ودائع ثابتة
5,195	210,059	مبالغ نقدية وأرصدة مصرفية
-	(200,000)	ناقصاً: ودائع ثابتة
5,195	10,059	النقد وما يعادله

الودائع المصرفية التي حصلت عليها المجموعة مبلغاً قدره 7,472 ألف درهم إماراتي (2023: 2,667 ألف درهم إماراتي) ولم تجدد الوديعة عند استحقاقها.

(1) خلال عام 2023، أودعت المجموعة مبلغ 200 مليون درهم إماراتي كوديعة ثابتة للأجل لدى بنك محلي تحمل فائدة بسعر تجاري سنوياً ويبلغ أجل استحقاقها عام واحد. خلال العام، بلغت قيمة الفوائد على

14 رأس المال

2024	2023	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
837,696	837,696	رأس المال المصرّح به والفصّل والمدفوع بالكامل 837,695,625 سهم (2023: 837,695,625 سهم) بقيمة 1 درهم إماراتي للسهم

كانت الحركة في رأس المال خلال السنة كما يلي:

2024	2023	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
837,696	1,275,391	في 1 يناير
-	(637,695)	تخفيض رأس المال
-	200,000	المحول من الصكوك إلى رأس المال
837,696	837,696	في 31 ديسمبر

جزء من الخسائر المتراكمة، وسيتم تغطية الخسائر المتبقية من رأس المال. كما وافق المساهمون على منح مجلس الإدارة السلطة الكاملة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ وإجراء تخفيض رأس المال وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 واللوائح التنفيذية لهيئة الأوراق المالية والسلع. تم الانتهاء من تخفيض رأس المال في 22 مايو 2023، وتم استخدام الاحتياطي القانوني بالكامل لتغطية الجزئية للخسائر المتراكمة وفقاً لموافقة الجمعية العمومية وبعد الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

(1) وافق مساهمو الشركة في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في 22 مارس 2023، من خلال قرارات خاصة، على تخفيض رأس المال بنسبة 50% من إجمالي رأس المال للشركة، وذلك عن طريق إلغاء 637,695,625 سهواً في الشركة بقيمة اسمية قدرها 1 درهم إماراتي (يشار إليه بـ "تخفيض رأس المال")، على أساس تناسبي، لاستيعاب الخسائر المتراكمة بمقدار 637,695,625 درهم إماراتي، مما أدى إلى تخفيض رأس مال الشركة إلى 637,695,625 درهم إماراتي، مع العلم أن الشركة ستستخدم كامل الاحتياطيات القانونية أو الاختيارية لتغطية

(2) في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في 11 سبتمبر 2023، وافق مساهمو الشركة، من خلال قرارات خاصة، على إصدار 220 مليون صك قابل للتحويل الإلزامي للمستثمرين الجدد ليتم تحويلها إلى 200 مليون سهم في الشركة بسعر تحويل قدره 1.10 درهم إماراتي، مما ساهم في زيادة رأس مال الشركة إلى مبلغ قدره 837,695,625 درهم

15 احتياطي قانوني إلزامي

وفقاً للنظام الأساسي للشركة والمادة 103 من القانون الاتحادي الإماراتي رقم (32) لسنة 2021، يجب تحويل ما لا يقل عن 10% (2023: 10%) من أرباح العام إلى الاحتياطي القانوني الإلزامي. ويجب إجراء هذه

16 أسهم الخزينة

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المُنعقد بتاريخ 28 إبريل 2022 على مُقترح مجلس الإدارة بإعادة شراء أسهم الشركة، بما لا يتجاوز 10% من إجمالي الأسهم، لأغراض بيعها بموجب القرار الصادر من هيئة الأوراق المالية والسلع في هذا الصدد، مع تفويض مجلس إدارة الشركة بما يلي:

- تنفيذ قرار الجمعية العمومية خلال عام 2022 الموافق عليه من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع.
- تخفيض رأس مال الشركة في حالة عدم استيفاء الفترة التي تحددها هيئة الأوراق المالية والسلع للمتصرف في الأسهم المشتراة عن طريق إلغاء تلك الأسهم وتعديل رأس مال الشركة في النظام الأساسي.

وعليه، قامت الشركة في 2022 بشراء 11,150,000 سهم من أسهم الشركة عن طريق وسطاء ووكلاء في السوق، والتي تم تسجيلها باسم الشركة باعتبارها المالك القانوني والمستفيد الفعلي فضلاً عن تعيين موثر سيولة من أجل توفير سيولة للأوراق المالية للشركة المُدرجة في سوق دبي المالي بوصفها السوق المنظمة عن طريق إدخال أسعار يومية في نظام التداول في السوق، في حين يمكن الاحتفاظ بأسهم الشركة التي يتم تداولها بموجب اتفاق توفير السيولة باسم موثّر السيولة نيابة عن الشركة وبما يخدم مصلحتها.

فيما يلي تفاصيل أسهم الخزينة القائمة في تاريخ التقرير على النحو الآتي:

عدد الأسهم		تكلفة الاستحواذ على الأسهم	
2024	2023	2024	2023
رقم	رقم	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
-	575,000	-	334
40,145,454	13,465,854	243,046	95,947
40,145,454	14,040,854	243,046	96,281

تم الاعتراف بخسارة متراكمة قدرها 12,741 ألف درهم إماراتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 كخصم أسهم ضمن حقوق الملكية (ربح قدره 35,734 ألف درهم إماراتي في 2023)، منها صافي خسائر قدرها 48,475 ألف درهم إماراتي من صافي استبعادات الأسهم خلال العام (صافي ربح قدره 27,282 ألف درهم إماراتي في 2023). طبقاً للاتفاقية الفوققة بين الطرفين، قام موثّر السيولة بتمويل عملية الاستحواذ على أسهم الخزينة (إيضاح رقم 20).

17 الاحتياطات الأخرى

تشتمل الاحتياطات الأخرى على احتياطي بقيمة 170,788 ألف درهم إماراتي ناتج عن إصدار 256,182 سهم من أسهم الشركة بخصم مقابل تسوية مقداره 85,394 ألف درهم إماراتي من الالتزامات، وبذلك استكملت الشركة متطلبات زيادة رأس المال اعتباراً من 29 سبتمبر 2022.

كما تتضمن الاحتياطات الأخرى تسوية حقوق ملكية بقيمة 7,559 ألف درهم إماراتي جزاء الاستحواذ على حصص غير مسيطرة في عام 2022 بما يمثل مقدار زيادة مبلغ الشراء عن صافي القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة في تاريخ الاستحواذ.

18 قروض تحمل فائدة

2024	2023	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
		قروض مصرفية
93,605	119,847	قروض لأجل (أ)
-	180,187	سحوبات مصرفية على المكشوف (ب)
93,605	300,034	إجمالي قروض تحمل فائدة
(72,706)	(94,163)	ناقصاً: الجزء غير المتداول
20,899	205,871	الجزء قصير الأجل

(أ) قروض لأجل

كانت الحركة في القروض لأجل خلال السنة على النحو التالي:

2024	2023	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
119,847	233,323	في 1 يناير
665	1,419	زائداً: إطفاء رسوم التعاقد
(26,907)	(106,375)	ناقصاً: قروض تم تسويتها خلال السنة
-	(8,520)	ناقصاً: رد المبالغ
93,605	119,847	في 31 ديسمبر

كان لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 قرضاً لأجل والذي كان قد تم الحصول عليه في 2022 في إطار ترتيب إعادة التمويل من مؤسسة مالية لإعادة جدولة قروض المجموعة. وطبقاً لهذا الترتيب، افتترضت المجموعة مبلغ قيمته 226,920 ألف درهم إماراتي وعمدت إلى استخدام العوائد بصورة جزئية لتسوية القرضين لأجل الآخرين بالكامل. تكدت المجموعة رسوم ترتيب بقيمة 4,172 ألف درهم إماراتي، والتي تخضع لإطفاء على مدى فترة الدين البالغة 5 سنوات. يخضع القرض لبعض التعهدات المالية على أساس ربع سنوي، والتي تم الوفاء بها جميعاً كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: تم الوفاء بها جميعاً).

وقعت المجموعة، في 22 أكتوبر 2024، اتفاقية تسهيل قرض مع إحدى المؤسسات المالية لإعادة تمويل قرضها الحالي لأجل. في 10 يناير 2025، استلمت المجموعة مبلغ 175,680 ألف درهم إماراتي في إطار التسهيل الجديد وسددت القرض الحالي بالكامل في 31 ديسمبر 2024. سيتم سداد التسهيل الجديد على أقساط ربع سنوية متساوية على مدى فترة قدرتها 4 سنوات.

كما أن رد مبلغ بقيمة 8,520 ألف درهم إماراتي في عام 2023 متعلق باتفاقية تسوية فبرمة مع أحد المقرضين فيما يتعلق بقرضين لأجل تم تسويتهما بالكامل في عام 2023 بالإضافة إلى فائدة مستحقة بقيمة 10,941 ألف درهم إماراتي.

(ب) سحوبات مصرفية على المكشوف

خلال الربع الثالث من سنة 2023، حصلت المجموعة على تسهيل سحوبات مصرفية على المكشوف بحد يبلغ 200 مليون درهم إماراتي بضمان ودیعة ثابتة (إيضاح رقم 13) حيث تم الاستفادة من هذا التسهيل بالكامل في تمويل الأنشطة وتسوية الصكوك، وبحمل هذا التسهيل معدل فائدة بقيمة 0.75% على أعلى معدل فائدة فستحق على الودائع المرهونة سنوياً. وقد تم خلال العام تسوية تسهيل السحب على المكشوف هذا عند سحب الوديعة الثابتة (إيضاح 13).

علاوة على ذلك، فور بيع السفن خلال 2023، تم تسوية كامل الرصيد المتبقي من القرض المعني بما قيمته 41.9 مليون درهم إماراتي.

يتمثل التسهيل في صفقة بيع وإعادة تأجير لثلاث ناقلات مواد كيميائية تابعة للمجموعة. يتم دفع التسهيل على أساس ربع سنوي بدءاً من 10 يناير 2025 على مدى الأربع سنوات القادمة، ويتضمن قسيمة إيجار بأسعار ثابتة ومتغيرة بمعدل 3 أشهر بمعدل التمويل المضمون لليلة واحدة بالإضافة إلى هامش.

19 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

2024	2023	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
1,255	1,211	كما في 1 يناير
46	276	المحقّل للسنة
(290)	(232)	مبالغ مدفوعة خلال السنة
1,011	1,255	كما في 31 ديسمبر

20 ذمم دائنة تجارية وأخرى

2024	2023	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
		الالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة:
6,734	19,231	ذمم دائنة تجارية
10,132	12,441	مستحقات ومخصصات وذمم دائنة أخرى
-	2,374	مستحقات ضريبية
247,814	70,924	مبالغ فستحقة إلى فوّر السيولة (إيضاح رقم 16)
264,680	104,970	
		الالتزامات غير المالية
-	445	دفعات مقدمة من العملاء
264,680	105,415	

23 التكاليف المباشرة

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
		تأجير السفن:
49,256	45,902	تكاليف تشغيل السفينة - السفن
36,432	45,110	استهلاك سفن وممتلكات ومعدات (إيضاح رقم 6)
3,911	2,584	تكاليف تشغيل السفينة - قوارب الطاقم
89,599	93,596	
		الشحن والخدمات الفنية:
6,322	4,239	مصرفات تشغيلية
95,921	97,835	

24 مصرفات عمومية وإدارية

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
8,741	6,615	تكاليف الموظفين
3,654	5,309	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح رقم 21)
5,577	3,576	أتعاب مهنية
171	344	خسائر صرف العملات الأجنبية
293	14	استهلاك سفن وممتلكات ومعدات (إيضاح رقم 6)
1,000	-	خسائر الائتمان على الذمم المدينة التجارية
7,295	6,521	أخرى
26,731	22,379	

وفقاً للاتفاقية الموقعة بتاريخ 25 سبتمبر 2023، سيقدّم فوقّر السيولة تمويلًا بحد معين للشركة من أجل تسهيل عملية تداول أسهم الشركة. ويتحمل فوقّر السيولة وحده الخسائر الناتجة عن إخلال فوقّر السيولة بالاتفاقية المذكورة أو عدم التزامه بتعليمات الشركة (إن وجد).

21 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تعويضات موظفي الإدارة العليا

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
3,654	5,309	امتيازات قصيرة الأجل

22 الإيرادات

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
		خدمات مُقدّمة على مدى فترة زمنية
99,010	78,557	تأجير السفن ¹
		خدمات مُقدّمة في وقت زمني مُحدد
6,524	10,131	خدمات الشحن والخدمات الفنية
105,534	88,688	

فيما يلي سعر المعاملة المخصص للالتزامات الأداء المتبقية (غير المُستوفاة أو غير المُستوفاة بشكل جزئي) فيما يتعلق بإيرادات تأجير السفن في 31 ديسمبر:

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
73,838	53,202	خلال سنة واحدة
23,683	33,845	أكثر من سنة واحدة
97,521	87,047	

¹ كما هو موضح في إيضاح رقم 4-6، باعت المجموعة سفينة خلال الربع الأول من عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ثلاث سفن تخضع للإيدخال في الأحوال الجافة خلال السنة.

27 ربحية السهم الأساسية والمخفضة

2023	2024	
21,275	(20,084)	(خسائر)/أرباح السنة (ألف درهم إماراتي)
925,479,458	812,451,303	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (1)
0.023	(0.025)	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالدرهم الإماراتي)

(1) إن احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة على أساس (خسائر)/أرباح السنة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال تلك السنة.

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة على أساس (خسائر)/أرباح السنة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال تلك السنة.

28 الارتباطات والالتزامات المحتملة

كما في 30 ديسمبر 2024، لم يكن لدى المجموعة أي التزامات محتملة (2023: لا شيء).

29 الأدوات المالية وإدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

في 31 ديسمبر 2024 و2023، تعرضت المجموعة إلى تغيرات في معدلات الفائدة السوقية من خلال القروض المصرفية بمعدلات فائدة متغيرة.

حساسية أسعار الفائدة

يوضح الجدول التالي حساسية الأرباح وحقوق الملكية للتغير المحتمل في أسعار الفائدة +/- 1٪ (2023: +/- 1٪). تعتبر هذه التغيرات ممكنة إلى حد معقول بناءً على متابعة أوضاع السوق الحالية. تستند هذه الحسابات إلى التغير في معدل سعر الفائدة في السوق في كل فترة، والأدوات المالية المحتفظ بها في تاريخ كل تقرير وتتأثر هذه الأدوات بالتغيرات في أسعار الفائدة، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى.

29-1 تحليل مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق جراء استخدامها أدوات مالية وتحديداً تعرضها لمخاطر العملات ومخاطر أسعار الفائدة وبعض مخاطر الأسعار الأخرى الناتجة عن أنشطتها التشغيلية والاستثمارية.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تتم معظم معاملات المجموعة بالدولار الأمريكي والدرهم الإماراتي الثابت مقابل الدولار الأمريكي. وعليه، فإن المجموعة لا تتعرض لأي من مخاطر العملات الأجنبية.

25 إيرادات ومصروفات غير تشغيلية أخرى

إيرادات غير تشغيلية أخرى

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
-	37,771	إيرادات مطالبة تأمينية ¹
19,466	1,271	لم يعد عكس الالتزامات مطلوبا
14,549	-	أرباح من تسوية الصكوك
1,420	735	أخرى
35,435	39,777	

مصروفات غير تشغيلية أخرى

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
2,009	7,662	التغير في القيمة العادلة لأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح رقم 12)
-	6,968	إصلاح السفن ¹
-	1,831	انخفاض قيمة السفن
-	1,059	أخرى
2,009	17,520	

26 تكاليف التمويل

2023	2024	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
		تكاليف التمويل على ما يلي:
13,744	9,999	• قروض لأجل
1,415	9,540	• قرض قصير الأجل
4,168	665	• إطفاء رسوم التعاقد
2,581	-	• صكوك إسلامية غير قابلة للتحويل
626	53	أخرى
22,534	20,257	

¹ تكبدت المجموعة، خلال فترة الاثنى عشر أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مصروفات تتعلق بتصليح إحدى السفن نتيجة تعرضها لفيضان في غرفة المحركات، وعلى إثرها استطاعت المجموعة المطالبة بما قيمته 37,771 ألف درهم إماراتي والحصول عليه، وذلك بموجب عقد التأمين على السفينة.

متأخرة السداد					
الإجمالي	غير مستحقة بعد	أقل من 90 يوماً	من 91 إلى 120 يوماً	من 121 إلى 150 يوماً	< 150 يوماً
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
2024					
معدل خسائر الائتمان المتوقعة	-	1%	2%	2%	13%
إجمالي القيمة الدفترية	20,979	3,333	800	5,636	1,171
خسائر الائتمان المتوقعة	6,875	19	17	92	149
					6,598

متأخرة السداد					
الإجمالي	غير مستحقة بعد	أقل من 90 يوماً	من 91 إلى 120 يوماً	من 121 إلى 150 يوماً	< 150 يوماً
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
2023					
معدل خسائر الائتمان المتوقعة	-	2%	2%	3%	58%
إجمالي القيمة الدفترية	22,427	776	699	3,687	5,952
خسائر الائتمان المتوقعة	6,875	19	17	92	149
					6,598

يكون لديها دائماً السيولة الكافية، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والظروف الحرجة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة المجموعة للخطر.

تأخذ المجموعة في الاعتبار التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية المتوقعة في تقييم مخاطر السيولة وإدارتها، ولاسيما مواردها النقدية والذمم المدينة التجارية. تُستحق التدفقات النقدية الناتجة عن الذمم المدينة التجارية والأخرى وفقاً لما نص عليه العقد خلال شهر واحد.

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق الالتزامات المالية للمجموعة بناءً على الدفعات التعاقدية غير المخطومة.

خلال سنة واحدة		من 1 إلى 5سنوات		الإجمالي
ألف درهم إماراتي		ألف درهم إماراتي		ألف درهم إماراتي
31 ديسمبر 2024				
قروض تحمل فائدة	28,705	88,794		117,499
ذمم دائنة تجارية وأخرى	264,680	-		264,680
الإجمالي	293,385	88,794		382,179

الأرصدة المصرفية

تتم إدارة مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأرصدة النقدية المحتفظ بها لدى البنوك والودائع المصرفية عن طريق تنويع الودائع المصرفية، وتقتصر على المؤسسات المالية الكبرى ذات السمعة الطيبة فقط.

29-3 مخاطر السيولة

تُعتبر مخاطر السيولة هي احتمالية عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها. يهدف منهج المجموعة من إدارة السيولة إلى ضمان أن

29-2 تحليل مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم وفاء الطرف المقابل بالتزاماته تجاه المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان من الأصول المالية بما في ذلك النقد وما يعادله المُحتفظ به لدى البنوك والذمم المدينة التجارية والأخرى.

إدارة مخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يقتصر على القيمة الدفترية للأصول المالية المعترف بها في تاريخ التقرير كما هو موضح أدناه:

2024	2023
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
ذمم مدينة تجارية	14,104
دفعات مُقدمة وأصول أخرى	1,323
مبالغ نقدية وأرصدة مصرفية	5,195
	228,278
	20,622

على جانب آخر، يعكس احتساب نتيجة الاحتمال الفرجح والقيمة الزمنية للنقود فضلاً عن معلومات معقولة وداعمة متاحة في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية للظروف الاقتصادية. تأخذ الإدارة في الاعتبار عمليات التحصيل اللاحقة والمبالغ المدفوعة مقدماً المستلمة من العملاء عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة على حسابات الذمم المدينة التجارية. خُص تقييم الإدارة إلى أن تأثير القيمة الزمنية للمال غير هام.

يتم شطب الذمم المدينة التجارية (أي يتم إيقاف الاعتراف بها) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاستردادها.

وبناءً على الأساس أعلاه، تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 على النحو التالي:

عوامل أخرى متعلقة بحساسية الأسعار

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار أخرى فيما يتعلق بسندات الملكية المُدرجة الخاصة بها (رجاء الاطلاع على إيضاح رقم 12). بالنسبة لسندات حقوق الملكية المدرجة، حددت المجموعة متوسط قلب بنسبة 5%. يعتبر رقم القلب هذا أساساً مناسباً لتقدير كيفية تأثير الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية بالتغيرات في مخاطر السوق التي كانت محتملة بشكل معقول في تاريخ التقرير. إذا ارتفعت أو انخفضت أسعار الأسهم المُدرجة لتلك السندات بتلك النسبة المئوية، لكانت الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية قد ارتفعت أو انخفضت بمقدار 35 ألف درهم إماراتي (2023: 5,019 ألف درهم إماراتي)

ذمم مدينة تجارية

تراقب المجموعة باستمرار الجدارة الائتمانية للعملاء بناءً على بطاقة تسجيل نقاط التصنيف الائتماني، وتتمثل سياسة المجموعة في التعامل فقط مع الأطراف ذات جدارة ائتمانية. تتراوح فترات الائتمان بين 15 30 يوماً. تخضع شروط الائتمان المتفق عليها مع العملاء لعملية موافقة داخلية. يتم التحكم في مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة عن طريق إجراء مراجعة دورية لتحليل فترات الاستحقاق فضلاً عن الحدود الائتمانية لكل عميل.

تطبق المجموعة النموذج المُبسط الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة زمنية لجميع الذمم المدينة التجارية حيث إن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري.

علاوة على ذلك، يتم إجراء تحليل انخفاض القيمة في تاريخ كل تقرير باستخدام مصفوفة مخصصات لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وتستند معدلات المخصصات إلى عدد أيام التأخر عن السداد لمجموعات مختلفة من العملاء التي تنطوي على سمات خسائر مماثلة.

32 عمليات الاستحواذ على الأعمال

- إصدار سندات قابلة للتحويل الإلزامي بقيمة 2,336 مليار درهم إماراتي إلى شركة بروج للطاقة المحدودة، خاضعة لفترة تجميد لمدة سنة بعد تحويل السندات إلى أسهم؛ و
- دفعة نقدية بمبلغ 460 مليون درهم إماراتي لتسوية الجزء النقدي من سعر المعاملة.

وافق المساهم على تفويض مجلس إدارة الشركة وأي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات والخطوات اللازمة لإتمام عملية الاستحواذ بما في ذلك التوقيع على كافة المستندات وإتمام زيادة رأس المال وإجراء التعديلات المطلوبة على النظام الأساسي للشركة والتعامل مع كافة الجهات والسلطات الحكومية في هذا الشأن.

وافق مجلس الإدارة في 25 سبتمبر 2024 على الاستحواذ على شركات وأصول مملوكة لشركة بروج للطاقة المحدودة عن طريق مقابل نقدي وإصدار سندات قابلة للتحويل الإلزامي وإصدار أسهم جديدة للشركة.

وفي 23 يناير 2025، وافق مجلس الإدارة على تقديم توصيات إلى هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن رأي مجلس الإدارة في تقييم عملية الاستحواذ والدعوة إلى انعقاد الجمعية العمومية للنظر في عملية الاستحواذ و/أو الموافقة عليها، وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة من هيئة الأوراق المالية والسلع.

في 13 مارس 2025، بعد موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع، اجتمعت الجمعية العمومية ووافقت على ما يلي فيما يتعلق بعملية الاستحواذ:

- إن الاستحواذ على شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة (المنطقة الحرة بالفجيرة)، وشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المرحلة الثالثة المنطقة الحرة (المنطقة الحرة بالفجيرة)، وشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المرحلة الثالثة المنطقة الحرة المحدودة، (المنطقة الحرة بجبل علي) ("الشركات الفستحود عليها") بملغ مقابل إجماليه 3.2 مليار درهم إماراتي يشتمل على مقابل عيني ومقابل نقدي (يرجى الاطلاع أدناه)؛
- إصدار 358,841,476 سهواً جديداً بقيمة اسمية قدرها 1.25 درهم إماراتي لكل سهم لصالح شركة بروج للطاقة المحدودة، خاضعة لفترة تجميد لمدة عام واحد من تاريخ إصدار هذه الأسهم؛

خلال سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
31 ديسمبر 2023		
قروض تحمل فائدة	36,419	114,258
ذمم دائنة تجارية وأخرى	104,970	104,970
سحوبات مصرفية على المكشوف	180,187	180,187
الإجمالي	321,576	435,834

تعكس المبالغ أعلاه التدفقات النقدية التعاقدية غير المخطومة، والتي قد تختلف عن القيم الدفترية للالتزامات في تاريخ التقرير.

30 إدارة رأس المال

تهدف إدارة رأس مال المجموعة إلى ضمان قدرة المجموعة على الاستثمار كمنشأة مستمرة وتقديم عائد مناسب للمساهمين للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق ودعم التنمية المستقبلية للأعمال.

تدير المجموعة هيكل رأس المال مع إجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص مخاطر الأصول ذات الصلة. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، قد تقوم المجموعة بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة أو بيع أصول لتخفيض الديون. يتألف رأس المال من رأس المال وعلوّة إصدار الأسهم وأسهم

الخزينة وجميع احتياطات حقوق الملكية الأخرى، وتم قياسه بمبلغ قدره 380,312 ألف درهم إماراتي كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 595,636 درهم إماراتي).

ولتحقيق هذا الهدف العام، تهدف إدارة رأس مال المجموعة، من بين أمور أخرى، إلى ضمان استيفائها للتعهدات المالية المرفقة بالقروض والسلفيات التي تحمل فائدة والتي تحدد متطلبات هيكل رأس المال. إن الإخلال باستيفاء التعهدات المالية سيسمح للبنك بالمطالبة الفورية بسداد القروض والسلفيات. لم تكن هناك أي حالات إخلال بالتعهدات المالية لأي قروض وسلفيات تحمل فائدة كما في 31 ديسمبر 2024.

لم يطرأ أي تغيير على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات المتعلقة بإدارة رأس المال خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2024 و2023.

31 قياس القيمة العادلة

رأت الإدارة أن القيم العادلة للمبالغ النقدية والأرصدة المصرفية والذمم المدينة التجارية والأخرى والذمم الدائنة التجارية الأخرى كما في 31 ديسمبر 2024 و2023 تقارب قيمها الدفترية إلى حد كبير نظراً لفترات الاستحقاق قصيرة الأجل لهذه الأدوات.

ورأت الإدارة أيضاً أن القيم الدفترية للقروض طويلة الأجل كما في 31 ديسمبر 2024 و2023 تقارب قيمها العادلة نظراً لأنها في واقع الأمر تحمل فائدة بأسعار متغيرة بما يعكس أسعار الفائدة السائدة في السوق لقروض مماثلة. ونتيجة لذلك فإن قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المخطومة على هذه القروض لا تختلف بشكل كبير عن قيمها الدفترية الحالية.

يتم تجميع الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد ضمن ثلاثة مستويات حسبما هو موضح في السياسات المحاسبية للمجموعة (إيضاح رقم 4-10).

تستند القيم العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والتي تتضمن أدوات حقوق الملكية المدرجة، إلى الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة، وبالتالي تندرج تحت الفئة الأولى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

هذا ولم تكن هناك أي تحويلات بين مستويات التقييم خلال السنة الحالية والسنوات السابقة.